S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/827
2 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نسخة من المذكرة المتعلقة بالعدوان المسلح الذي يشنه التحالف الرواندي - الأوغندي على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأرجو أن تتكرموا بتعميم هذه المذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريه موامبا كابانجا
السفير
الممثل الدائم

030998 030998 98-25582

المرفق

مذكرة مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن العدوان المسلح الذي يشنه التحالف الرواندي - الأوغندي على جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - جوانب المسألة

١ - وفقا للمادة ٣٥ من الميثاق، تحرص جمهورية الكونغو الديمقراطية على لفت نظر مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى أنها ما برحت منذ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ هدفا لعدوان يشنه جيشا رواندا وأوغندا النظاميان، في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والكونغو السفلى كما في المقاطعة الشرقية.

٢ - إن هذا العدوان، الذي يرتكبه عضوان في الأمم المتحدة ضد عضو ثالث، إنما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى بصورة عامة، وفي منطقة البحيرات الكبرى بصورة خاصة.

٣ - إن انتهاك سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، وكذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الكونغوليين الأساسية وللقواعد المبدئية للقانون الإنساني الدولي من جانب بلدين معتديين في مناطق النزاع، لا بد وأن يستدعي تدخل مجلس الأمن الذي مهمته الأولى هي حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

٤ - إن الحكومة الكونغولية لتلفت انتباه مجلس الأمن إلى أن التدفقات الكثيفة في عام ١٩٩٤ من الروانديين الهوتو اللاجئين إلى مقاطعات الكونغو الشرقية، وذلك إثر انتزاع التوتسي السلطة في كيغالي، قد زاد من خطورة مشكلة الأمن على الحدود الكونغولية - الرواندية المشتركة. كما تشكل أعمال التمرد الأوغندية (جيش سينيور) على الحدود الكونغولية - الأوغندية عاملا على عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

٥ - إن حرب التحرير التي كان هدفها في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧ إسقاط ديكتاتورية الرئيس موبوتو قد شنها تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو (AFDL)، يساعده في ذلك سياسيا وعسكريا البلدان الصديقة، ولا سيما رواندا وبوروندي وأوغندا وإريتريا وأنغولا وزامبيا وجنوب أفريقيا.

٦ - وقبل هذه الحرب، استفادت رواندا وأوغندا كلتاهما، في نضالهما في سبيل التحرير، من الدعم السياسي العسكري الذي قدمه المقاتلون الكونغوليون الذين جندهم وقادهم لوران ديزيريه كابيلا، الذي كان حينئذ رئيس حزب المصالحة الشعبية، وهو حزب المعارضة لنظام حكم الرئيس موبوتو.

٧ - وهذان البلدان الأخيران يجب أن يستفيدا من هذه المساعدة بالنظر إلى أن حرب التحرير تلك قد أسفرت عن إبعاد حدودهما عن التوترات التي تعرض أمنهما للخطر، ولا سيما إبعاد الأذى عن عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة (ex-FAR) وعناصر المتمردين من الهوتو (الميليشيات المسلحة INTERHAMWE) والمتمردين الأوغنديين.

٨ - وبعد مرور خمسة عشر شهرا على استلام تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو السلطة، كان في تقدير السيد كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن النظام والأمن قد استتبا داخل حدود الكونغو، فاتخذ قرارا بإنهاء الوجود العسكري الرواندي داخل القوات المسلحة الكونغولية (FAC).

٩ - وكان هذا القرار المعبر عن سيادة الحكومة الكونغولية، الذي وافقت عليه الحكومة الرواندية المذكورة، أحد العوامل بالنسبة للتحالف الأوغندي - الرواندي، التي فجرت النزاع المسلح ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠ - والعامل الثاني الذي أدى إلى نشوب النزاع، هو الخوف من تقديم التقرير المؤقت إلى أمين عام الأمم المتحدة، من الآن حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عن التدابير التي ستتخذها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ردا على طلب مجلس الأمن المتعلق بضرورة التحقيق في المذابح والفظائع الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة (S/PRST/1998/20). وتجنح الشهادات الواردة حاليا إلى تجريم المسؤولين الرئيسيين عن هذه الأفعال الوحشية، من قادة التحالف الرواندي - الأوغندي والناطقين باسمه.

ثانيا - أصل النزاع

١١ - تعود جذور النزاع الذي تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم إلى تباين وتعقيد القارة الأفريقية، التي كانت ترزح سابقا تحت السيطرة الاستعمارية. وستؤثر هذه الحقيقة الاستعمارية إلى زمن طويل في العلاقات الاجتماعية بين الشعوب وبين الدول في هذا الجزء من الكوكب.

١٢ - فالأسباب العميقة للنزاع الحالي هي من جانب رواندا، وهي بلد على شكل جيب بأبعاد وشروط معيشة متواضعة، حيث يتعايش بشكل رئيسي ثلاث مجموعات إثنية، هي الهوتو وهي الأكثرية، والتوتسي وتوا وهما أقليتان.

١٣ - وتخلق الكثافة السكانية الشديدة في هذا البلد مشكلة الحيز الحيوي. فضيق الأرض الرواندية يثير مجموعة مشاكل، منها أولا ملكية الأرض الصالحة للزراعة وملكية المراعي. فهذه المشكلة المتعلقة بالأرض هي مصدر العديد من الحروب الأهلية التي يزخر بها تاريخ رواندا الاستعماري والحالي.

١٤ - وإزاء العداوة المزدوجة في المنازعات بين الجماعات الإثنية، تحبذ رواندا هجرة سكانها نحو مقاطعة كيفو الأكثر ضيافة كحل للتخفيف من مصاعبها، مستغلة في ذلك الضيافة الأسطورية المعروفة عن جارتها الكونغو.

١٥ - والتوتسي الروانديون الذين يعلنون اليوم أنهم "بانيامولينجه" لم يستقروا بشكل ثابت فوق نجود ايتومبويه إلا بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٢، وذلك إثر الاضطرابات التي حدثت في رواندا بين الجماعات الإثنية عشية يوم الاستقلال في هذا البلد.

١٦ - وحالة اللاجئين التي يتمتعون بها معترف بها ومصانة من قبل الأمم المتحدة، ولا سيما من قبل مدير عملية الأمم المتحدة في الكونغو (ONUC) ومندوبي الصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذين أبلغوا جميع اللاجئين الروانديين المستقرين فوق تلال ليميرا، ومولينجه، وكاتوبو بالتزام الحياد الشديد، وقبل كل شيء عدم الاشتراك في أية حركة سياسية مهما كان نوعها ما داموا لاجئين.

١٧ - ومولينجه، موضوع الحديث، هي قرية تقع في مجموعة بافوليرو (أراضي أوفيرا، مقاطعة كيفو الجنوبية) ويسكنها كلها هؤلاء الأخيرون. ولذلك كان من غير المقبول تغيير اسم هذه القرية الآن إلى اسم قبيلة لم تكن توجد قط في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨ - والمنازعات بين المجموعات الإثنية في المنطقة هي أساسا منازعات بين التوتسي والهوتو.

١٩ - فاستنادا إلى نظرية الأستاذ الكيني مازروي، فإن إحدى الطرق الفعالة لوضع حد لانتشار المنازعات ذات الطابع الإثني والطفرات الدورية في أفريقيا، هي إنشاء دول تضم مجموعة إثنية واحدة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الحدود التي رسمها مؤتمر برلين في عام ١٨٨٥. وقد أتيحت الفرصة للأستاذ مازروي، بدعوة من أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، سليم أحمد سليم، لوضع وثيقة وعرض نظريته على المسؤولين الأفارقة، أولا في القاهرة، وفيما بعد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في أديس أبابا، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية باللاجئين الأفريقيين وبالذكرى السنوية العشرين لإنشاء مكتب منظمة الوحدة الأفريقية المكلف بشؤون اللاجئين الأفريقيين. ففي هذه الحقبة حدث بالفعل الرحيل الكبير للاجئين الهوتو نحو جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهكذا تعززت فكرة ما برحت تداعب الفكر منذ زمن طويل وهي فكرة إنشاء دولة هيما. بيد أن الدستور المحتمل لهذه الإمبراطورية سيخلق مشكلة توطين البانتو والهوتو والبانجاندا من رواندا ومن أوغندا. ومن هذا المنطلق إنما نشأت فكرة إنشاء وطن للهوتو في الجناح الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٤، دخل حوالي ٣ ملايين من اللاجئين الروانديين، بينهم ٠٠٠ ٣٠ عسكري من القوات المسلحة الرواندية السابقة ومن ميليشيات INTERAHAMWE كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بمعدل مليونين في كيفو الشمالية ومليون في كيفو الجنوبية، وذلك هربا من عذاب الحرب الأهلية في رواندا.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي أعقاب التدفق الجماعي للاجئين الروانديين الهوتو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصل رئيس أوغندا موسيفيني يصاحبه نائب رئيس رواندا كاجامه إلى مدينة جيزيني الرواندية، المتاخمة لمدينة جوما الكونغولية وألقى فيها خطابا شديد اللهجة اقترح فيه تجنيد جيش لطرد الحكام الديكتاتوريين من أفريقيا. وأضاف قائلا إنه في حال إقدام أي فرد على مغامرة تهدد نظام الجبهة الوطنية الرواندية في كيغالي، فإنه على استعداد لتشكيل تحالف لطرد الشيطان، ملمحا بذلك بشكل واضح إلى شخصية الرئيس موبوتو التي طالما ذمها.

٢٢ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ألقى رئيس الجمهورية الرواندية باستير بيزيمونجو، خطابا شديدا آخر في المدينة الرواندية سيان جونجو المتاخمة لقرية بوكافو دعا فيه "البانيامولينجه"، وهم اللاجئون الروانديون الذين أصلهم من قبيلة التوتسي منذ سنوات ١٩٥٩-١٩٦٠، إلى حمل السلاح ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي زائير، لاستعادة حقوقهم في الجنسية فوق ما سماه "أرض أجدادهم". وقال، علاوة على ذلك، إن رواندا على استعداد لاستخدام جيشها ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة "البانيامولينجه" واقترح عقد مؤتمر دولي ثان في برلين بقصد إعادة رسم الحدود التي تعود إلى عام ١٨٨٥. وأكد الرئيس الرواندي في هذه المناسبة على أنه "إذا كانت زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) لم تعد ترد البانيامولينجه، فليعيدوهم إلينا مع أرضهم": ويقصد بذلك الأرض التي يشغلها اللاجئون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وهذا يثبت بما لا يدع مجالا للشك مطامع السيطرة والضم التي تشجعها رواندا إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تعتبر بموجبها السلطات الرواندية الضم المحتمل لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيلة لتخليص رواندا من جزء من سكانها، مؤكدة بذلك سيادة مجتمع التوتسي على مختلف القبائل الأخرى في المنطقة.

٢٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، تجددت هذه التهديدات من جانب وزيري الشؤون الخارجية في رواندا وأوغندا اللذين كررا التطلعات التوسعية لبلديهما. وهدفهما من إعادة تجزئة أفريقيا بغية إنشاء دويلات وحيدة الإثنية، بقصد السيطرة الإثنية والاقتصادية والتحكم بالمصادر الهامة للمواد الأولية، وذلك على أساس السفح الممتد من شمال مقاطعة المناجم كاتانجا حتى جنوب السودان، مرورا بغابات مقاطعة مانيما ووادي لاروزيزي في مقاطعة كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية، وهي قطع الأرض التي تحتوي على الاحتياطيات الكبيرة من المواد الأولية ومن المعادن الاستراتيجية، مثل الذهب والماس والنفط إلى آخره، لم يعد بحاجة إلى برهان.

ثالثا - الوقائع

٢٥ - بعد مضي بضعة أيام على مغادرة الكثير من العسكريين الروانديين والأوغنديين، شهد الشعب الكونغولي الوقائع التالية:

(أ) رفض بعض العناصر المسلحة الرواندية والأوغندية مغادرة الأراضي الكونغولية؛

(ب) حدوث حالات تمرد في العديد من الحاميات العسكرية في آن واحد؛

(ج) التجاء بعض الشخصيات التوتسية إلى بعض السفارات؛

(د) هروب الشخصيات السياسية التي يطلق عليها "بانيامولنغي"، وانتقالهم فورا إلى كيغالي لمساندة العدوان المسلح على الكونغو:

٢٦ - وفيما يلي أسماء أبرز هذه الشخصيات السياسية:

١ - ديوغراتياس ر. بوغيرا، وزير الدولة الملحق برئاسة الجمهورية؛

٢ - بيزيما كاراها (اسمه الحقيقي بيزيمانا كاراهاموهيتو)، وزير الخارجية؛

٣ - ميشيل روداتنغوها، المستشار المؤقت لدى رئاسة الجمهورية المسؤول عن مكتب إدارة الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة؛

٤ - مويـــزه موهيـــزي نياروغابـــو، الرئيس المفوض العام لمكتب إدارة الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة؛

٥ - سامسون موزوري، سفير؛

٦ - أزاريا روبيروا مانيوا، مدير مكتب وزير الخارجية؛

٧ - جيرفي نغ. روبونيكا، مستشار وزير الخارجية.

٢٧ - وفي ٢ و ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، ودون أي إنذار، انتهكت الحدود الكونغولية طوابير مكونة من شاحنات عديدة تابعة للجيش الرواندي، ومحملة بجنود مدججين بالسلاح للاستيلاء على مدينتي غوما وبوكافو.

٢٨ - وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الأحداث في شرق البلد، هجمت مجموعة من الجنود الروانديين كانت قد انسحبت من عملية الإعادة إلى الوطن، على معسكري تشاتشي وكوكولو في كينشاسا.

٢٩ - وفي كيسنغاني، وفي ذات الليلة الفاصلة بين يوم الأحد ٢ آب/أغسطس ويوم الاثنين ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، أطلقت مجموعة أخرى من الجنود الروانديين كانت في انتظار إعادتها إلى الوطن النار على حامية كيسنغاني.

٣٠ - وفي يوم الثلاثاء ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، قام أحد الرعايا الروانديين، وهو جيمس كاباريهِ، الذي كان يضطلع حتى تموز/يوليه ١٩٩٨ بمهام رئيس الأركان المؤقت للقوات المسلحة الكونغولية بخطف ثلاث طائرات من طراز بوينغ تابعة لشركات طيران كونغولية، هي: الخطوط الجوية للكونغو، و LAC وبلو إيرلاينز، وذلك عند مغادرتها غوما، فحَول وجهتها إلى كيتونا حيث أفرغت قرابة ٨٠٠ من العناصر الرواندية بهدف القيام بما يلي:

(أ) محاولة ضم العناصر الكونغولية الجاري تدريبها في تلك القاعدة إلى صفوفهم؛

(ب) خنق كينشاسا بالاستيلاء بوجه خاص على الموانئ البحرية في بانانا وبوما وماتادي، وهي طرق نهرية حيوية في الجنوب الغربي تمد العاصمة بالمواد الضرورية الأولية وبالمواد البترولية؛

(ج) محاصرة سد إنغا الكهرمائي الذي يمد بالطاقة مقاطعة الكونغو السفلى، ومدينة كينشاسا، ومراكز استغلال المناجم في كاتانغا، فضلا عن العديد من البلدان الأخرى في وسط أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي؛

(د) الاستيلاء على كينشاسا، عن طريق منطقة الكونغو السفلى والإطاحة بالحكومة الكونغولية بقيادة سعادة الرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، بهدف إقامة نظام توتسي أو موالٍ للتوتسي.

٣١ - وفي يوم الجمعة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، تم إعدام ٣٠ ضابطا من القوات المسلحة الكونغولية اختيروا بدقة عند أخذهم رهائن. ومنذ يوم السبت ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، شُرع في ترحيل السكان المدنيين في بوكافو نحو معسكرات الاعتقال في رواندا بهدف قتلهم وإعدامهم دون محاكمة.

٣٢ - ولكي تحقق القوات الرواندية أغراضها الدنيئة بعيدا عن الأنظار، قامت بطرد جميع المنظمات الإنسانية الدولية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة أطباء بلا حدود، بإجبارها على المرور بكيغالي لتفتيشها بدقة مخضِعة إياها للحراسة العسكرية للحيلولة دون جمعها أي معلومات عن المذابح وأعمال النهب التي ارتُكبت في المناطق التي تسيطر عليها رواندا.

٣٣ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، قامت قوات أوغندية باجتياح أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهة آرو بطابورين من المدرعات، ومجموعة من الدبابات الهجومية، وسبع شاحنات لنقل القوات المسلحة.

٣٤ - وفي يوم الأحد ٩ آب/أغسطس ١٩٩٨، وفي الساعة ١١/٠٠ (الساعة ٠٩/٠٠ بتوقيت غرينيتش)، هبطت طائرة نقل ضخمة تابعة للجيش الأوغندي في نِبِّي، وهي مقاطعة أوغندية، تقع قريبا جدا من كاروبو، على بعد ٢٠ كيلومترا تقريبا من مهاغي، في الأراضي الكونغولية. وأفرغت هذه الطائرة كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تم توزيعها على حاميات فاهيدي، وهوروتي، ومبو، ومِي، وذلك بهدف استخدامها كقوات دعم للتحالف الأوغندي - الرواندي في الكونغو.

٣٥ - وعلى الرغم من احتجاجات الحكومة الكونغولية التي طلبت من أوغندا سحب قواتها فورا، استولت هذه الأخيرة في يوم الخميس ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ على مدينة بونيا الواقعة في المقاطعة الشرقية.

٣٦ - وفي اليوم نفسه، استولت قوات التحالف الرواندية - الأوغندية على سد إنغا الكهرمائي؛ حيث عمدت إلى حرمان العاصمة كينشاسا من الكهرباء والماء.

٣٧ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، شنَّت القوات الأوغندية هجوما على مدينة كيسنغاني، في المقاطعة الشمالية ذاتها.

٣٨ - وتثبت هذه الأحداث التي تأكد منها مراقبون مستقلون تورط كمبالا في المؤامرة الكبيرة الرامية إلى بلقنة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك دون مراعاة للقانون الدولي ولمبدأ حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي ينص عليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

رابعا - الشهادات والأدلة

٣٩ - الاستاذ جوزيف مبانغو، منسق فريق دراسة الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

أكد، جوزيف مبانغو الذي يعيش في المنفى في نيروبي، في تصريح أدلى به إلى إذاعة فرنسا الدولية (RFI) وجود ٢ ٠٠٠ عنصر مسلح في بوكافو قدموا إليها من رواندا مرورا بروزيزي، سينيلاك.

٤٠ - الوزير الفرنسي للتعاون، صاحب السعادة السيد شارل جوسلان

على أثر جولة في أفريقيا، اعترف لإذاعة فرنسا الدولية، بمشاركة عناصر رواندية في العدوان المسلح الذي تتعرض له جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - ربان الطائرة النيجيرية التابعة لشركة Atlantic، التي استأجرتها شركة الخطوط الجوية الكونغولية (LAC)

أعلن ربان الطائرة النيجيرية أنه نقل من غوما إلى كيتونا مرورا بكيغالي، أعتدة عسكرية وعناصر مسلحة ذات طابع نيلي تحت قيادة شخص يدعي أن اسمه جيمس.

٤٢ - وزير خارجية جنوب أفريقيا، سعادة السيد الفريد نزو

أكد في خطابه الموجه إلى برلمان جنوب أفريقيا بشأن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تورط رواندا وأوغندا المباشر في العدوان المسلح ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٣ - تقرير وزراء الخارجية الأربعة لزمبابوي وتنزانيا وزامبيا وناميبيا، الذين أوفدتهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بعثة جمع معلومات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا

وفي التقرير الذي رفعوه إلى سعادة السيد موغابه، رئيس القمة المصغرة لشلالات فيكتوريا، التي جمعت أصحاب السعادة الرؤساء بيزيمنغو (رواندا)، وموزيفيني (أوغندا)، وموغابه (زمبابوي) وكابيلا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، قدم وزراء الخارجية الأربعة المكلفين من المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي أدلة واضحة على تورط رواندا وأوغندا المباشر في العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خامسا - الحالة في الميدان

٤٤ - مناطق القتال

الشرق

- مدينة غوما؛
- مدينة بوكافو؛
- مدينة أوفيرا؛
- مدينة بونيا؛

الغرب

- قاعدة كيتونا؛
- مدينة موانداً؛
- مدينة بنانا؛
- مدينة بوما؛
- موقع سد إينغا الكهرمائي؛
- مدينة ميناء ماتادي.

٤٥ - الحالة الإنسانية

(أ) مذبحة السكان المدنيين، من أطفال ونساء ومسنين، وبخاصة إعدام ٩٤٩ مدنيا في منطقة ماتادي، في الغرب، وأكثر من مائة شخص في كاسيكا، في إقليم مونيغه، بالقرب من مدينة أوفيرا في مقاطعة كيفو الجنوبية؛

(ب) الإبعاد الجماعي لسكان كيفو إلى رواندا، بهدف غير معلن وهو تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين لصالح أفراد قبيلة التوتسي القادمين من رواندا وأوغندا؛

(ج) حالات إعدام أسرى الحرب دون محاكمة؛

(د) أخذ أهداف مدنية كرهينة مثل سد إينغا الكهرمائي، مما يؤدي إلى قطع الكهرباء والماء. وهذا العمل البغيض يسبب للسكان الذين يحصلون على احتياجاتهم من الكهرباء عن طريق هذا السد، عواقب وخيمة، ولا سيما ما يلي:

'١' صعوبة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، رغم أنها أساسية لبقاء السكان على قيد الحياة. ومن شأن هذه الحالة أن تؤدي إلى أوبئة كثيرة (الكوليرا، حمى التيفوئيد، إلخ...)؛

'٢' عدم كفاية التزويد بالكهرباء، الذي يؤدي إلى تعطل الخدمات في المستشفيات التي كثيرا ما تكون محرومة من مولدات الكهرباء (توقف مباني الجراحة، والحاضنات، وأجهزة التنفس، وأجهزة تبريد الجثث، إلخ...)؛

'٣' الصعوبة التي تواجهها كثيرات من ربات البيوت في حفظ المواد الغذائية الأساسية، إلخ....

سابعا - ردود الفعل الخارجية

٤٦ - على الرغم من الجهود الدبلوماسية المتعددة المبذولة إنْ على الصعيد الأفريقي وإنْ على صعيد الأمم المتحدة، ولا سيما عن طريق البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى منظمة الأمم المتحدة (الإشارة المرجعية للرسالتين 132.61/RDCONU/A1/499/98 و 132.61/RDCONU/A4/500/98 المؤرختين بالترتيب ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ والموجهتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك الرسائل 132.61/RDCONU/A2/478/98، و 132.61/RDCONU/A2/484/98 و 132.61/RDCONU/A2/496/98 و 132.61/RDCONU/A1/497/98 و 132.61/RDCONU/A1/498/98 المؤرخة بالترتيب ٤ و ١٠ و ١٤ و ١٨ و ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨، لم تكن ردود فعل المجتمع الدولي على مستوى المأساة.

٤٧ - الأمم المتحدة: على الرغم من أن المسألة معروضة عليها، فهي لم تتكرم بالاضطلاع بمسؤولياتها وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق وبخاصة في الفصل السابع منه، الذي يوصي باتخاذ إجراء في حالة وقوع تهديد للسلم، أو الإخلال به، أو عمل عدواني. واكتفى مجلس الأمن، في بيان أقل ما يقال عنه إنه يفتقر إلى الشجاعة، بالدعوة إلى وقف إطلاق النار، في حين أن المجلس تدخل على الفور لتحديد مسؤوليات الأطراف وإقرار السلام في حالات مشابهة، مثل كوسوفو، والبوسنة والهرسك، والكويت.

٤٨ - منظمة الوحدة الأفريقية: ظهر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في الصورة بإيفاده في وقت متأخر بعثة جمع معلومات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

٤٩ - وفي تصريح للصحافة، أكد الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة السيد بلاز كومباووره على الطابع المعقد للمشاكل التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى وكذلك للمشاكل التي تشكل الأساس بالنسبة للوضع الذي تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - الدول الغربية: يبدو أن معظم البلدان الغربية، تحبذ الخيار العسكري لصالح التحالف الرواندي - الأوغندي رغم موقفها الغامض. ويُستشف ذلك خصوصا مما يلي:

(أ) الطلب الذي وجهته دولة غربية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى البلدان المجاورة للكونغو بعدم التورط في صراع كونغولي؛

(ب) البيانات غير الودية والعدائية الصادرة عن بعض المسؤولين الغربيين؛

(ج) الحملة الإعلامية المناصرة للتحالف الرواندي - الأوغندي؛

(د) وجود ٢٥٠ من جنود المظلات المغاوير الفرنسيين في برازافيل؛

(هـ) تحليق طائرات هليكوبتر تابعة لجيوش أجنبية في الفضاء الجوي للكونغو؛

(و) وضع سواتل تجسس فوق مدينة كينشاسا.

٥١ - وتجدر الإشارة إلى البيانين الصادرين عن السيد شارل جوسلاين، وزير التعاون الفرنسي، والسيد هرمان كوهين، المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي المكلف بالشؤون الأفريقية.

٥٢ - بيان السيد شارل جوسلاين:

"لما كانت فرنسا غير مطلعة على الحالة في الميدان، وعلى توازن القوى، ونوايا المتحاربين، فإنها لا تستطيع أن تناصر هذا الطرف أو ذاك؛

الرئيس كابيلا كان بدون شك قائدا عسكريا، لكنه ليس رجل الساعة بالنسبة لبلد - قارة".

٥٣ - بيان السيد كوهين:

"إن الحالة تختلف عما كانت عليه في عام ١٩٩٧ عندما كان الأمر يتعلق بطرد موبوتو؛

- لا يمكن تغيير الرئيس كل ستة أشهر؛

- شعب الكونغو موال لكابيلا، لأنه اتخذ إجراء شعبيا بطرده الروانديين؛

- لهذا السبب لن تدوم هذه الحرب؛

- ولكن بعد هذه الحرب، على كابيلا أن يستخلص منها درسا وهو الاعتماد على الرجال ذوي الخبرة، وهم كُثر في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

٥٤ - كان موقف الاتحاد الأوروبي عدم تأييد أي من المتحاربين.

تاسعا - الخلاصة

٥٥ - بالنظر إلى ما سبق ذكره، تدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المجتمع الدولي إلى وضع نهاية لهذا العدوان الوحشي الذي تتعرض له جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٦ - وقد أصدرت جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكثر من مرة، نداء إلى جيرانها للقيام معا ببناء السلام الإقليمي على أساس المصالح المتبادلة. ولكن لأسفها الشديد، تلمس أن إرادتها المتمثلة في تصدير ثقافة السلام والصداقة والتنمية إلى شعوب البحيرات الكبرى تصطدم بأطماع عدوانية وانضمامية وتوسعية ترمي إلى زعزعة استقرار دولة الكونغو وتحطيمها قصد تحويلها إلى دويلات.

٥٧ - وتعتبر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الوقت قد حان لكي تتحمل الأمم المتحدة المسؤوليات التي ينيطها بها الميثاق في حالة وقوع عدوان على دولة عضو. وهذا الأمر ذو أهمية خاصة حتى لا تؤدي معاملة الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معاملة تمييزية إلى الانتقاص بشكل خطير من مصداقية الأمم المتحدة وثقة الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي الذي أنشأته المنظمة العالمية.

٥٨ - وفي جميع الأحوال، لن تقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية أبدا أي هيمنة مهما كانت من أي طرف مهما كان. ولديها عزم راسخ على أن تظل موحدة، في الحدود الحالية لأراضيها.

٥٩ - وبالنظر إلى ما أبداه المجتمع الدولي من تراخ، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية مقرة العزم على تنظيم دفاعها الخاص، بالرجوع إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بغية استعادة أراضيها التي تحتلها القوات المعادية.

٦٠ - وتعلن جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها لا تنوي محاربة أي دولة. وأن ما تقوم به هو الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. وبناء عليه، إذا لم يفكر المعتدون في سحب قواتهم، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعد باستخدام جميع الوسائل المتاحة لها لوضع نهاية لهذا العدوان.

٦١ - وكل ما تهدف إليه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هو إعادة بسط سلطتها على أراضيها بأكملها، وفقا لمبادئ السلامة الإقليمية وحرمة حدود الدول المعترف بها دوليا.

٦٢ - وما برحت جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتنعة بأن تحقيق نصر عسكري لا يضمن تهيئة الظروف المواتية للسلام في المنطقة.

٦٣ - وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تؤكد من جديد أنها، إذ تفي بالتزامها الدستوري المتعلق بالدفاع عن الوطن، لا تساورها نوايا الهيمنة، ولا مطامع إقليمية في البلدان المجاورة.

٦٤ - وقد أعربت جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرارا وتكرارا، عن عزمها على أن تنجز بثبات وحزم عملية إحلال الديمقراطية الجارية. وهي تأمل في وضع نهاية عاجلة للأزمة الحالية حتى لا يختل السير الطبيعي للعملية المذكورة. فنجاح هذه العملية الديمقراطية شرط لا غنى عنه لوجود سلام واستقرار دائمين في البلد، ومن ثم في منطقة البحيرات الكبرى بأكملها.

٦٥ - وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حريصة على تحذير المجتمع الدولي من مخاطر زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالآثار الضارة التي ينطوي عليها عدم الاستقرار هذا من شأنها أن تعرض السلام في منطقة وسط أفريقيا للخطر لأجل طويل.

٦٦ - وترى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحوار والتشاور وسيلتين مفيدتين وضروريتين لتسوية النزاعات المسلحة. ولهذا السبب تؤيد دون تحفظ مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية ومبادرات شلالات فيكتوريا وكذلك مبادرات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وترفض بشدة اللجوء المنظم إلى القوة على النحو الذي يدعو إليه التحالف الرواندي - الأوغندي.

٦٧ - وجمهورية الكونغو الديمقراطية منفتحة كل الانفتاح لكل حوار بعد انسحاب جميع قوات الاحتلال الأجنبية من أراضيها الوطنية.

٦٨ - وتؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية عزمها على أن تتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه أي أجنبي، سواء أكان روانديا أو أوغنديا أو غير ذلك، اختار أن يعيش على أرض الكونغو. وعمليات التمشيط التي تجري حاليا في بعض مدن البلد لا تهدف إلا إلى إبطال مفعول شبكة المتواطئين التي حبك المعتدون خيوطها داخل البلد.

٦٩ - وتنوي جمهورية الكونغو الديمقراطية عكس الرؤية السلبية للتوتسي داخل المجتمع الكونغولي الذي لا يتصور كيف يمكن لمواطنين يعتبرون أنفسهم "بانيامولينجي من جنسية كونغولية" أن يربطوا مصيرهم، بهذه السهولة، بمصير التوتسي الروانديين الذين هم أجانب بالتأكيد. والشأن ليس كذلك مطلقا بالنسبة للاجئين الآخرين الذين يفوقون التوتسي كثيرا من حيث العدد.

٧٠ - ولا يفهم سكان الكونغو كذلك كيف يؤكد أشخاص يزعمون أنهم من نفس الجنسية على الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤ والتي انتقموا لها ولا يزالون، وذلك كيما يشيعوا ويديموا فكرة خاطئة بتعرضهم للاضطهاد ويعملوا على كسب تعاطف المجتمع الدولي عن طريق التلويح بخط وقوع مذابح أخرى مزعومة ضد التوتسي.

٧١ - وترى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن اللجوء إلى القوة ليس حلا لمشكلة اندماج السكان التوتسي ذوي الأصل الرواندي في الكونغو. فهذه المسألة يجب حلها في إطار قانوني ملائم يحدده بخاصة الدستور الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٢ - وتلاحظ جمهورية الكونغو الديمقراطية تجاهل وفتور وتوhطؤ، إن لم يكن دعم، بعض الدول للاعتداء المسلح الذي شنته رواندا وأوغندا (وهما بلدان خاضعان لسلطة الأقلية التوتسي) ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨.

٧٣ - ومن الواضح أن الاعتداء الذي تتعرض له جمهورية الكونغو الديمقراطية من فعل التحالف الأوغندي - الرواندي. والأمر الذي يحاول البعض أن يشيعه على أنه "انتفاضة من البانيامولينجه" ما هو في الحقيقة إلا قناع مكشوف لإخفاء عملية زعزعة الاستقرار التي يقوم بها السيدان موسيفيني وكاغامي اللذان لم تعد أطماعهما التوسعية في إقليم الكونغو في حاجة إلى إثبات. فاللاجئون التوتسي من أصل رواندي الذين لا يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٥٠ شخص لا يملكون الموارد البشرية، وأقل من ذلك، الوسائل المالية اللازمة لتكوين جيش قادر على إذكاء أوار الحرب في جزء كبير من التراب الكونغولي.

٧٤ - إن الانتهاكات التي اقترفها البلدان المعتديان صارخة بالنظر إلى القانون الدولي: عمل عدواني، وانتهاك للسيادة والسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة، وانتهاك للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، وهلم جرا ...

٧٥ - إن دخول القوات الرواندية والأوغندية الأراضي الكونغولية يشكل عملا عدوانيا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣١٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ الذي يُعرف "العدوان".

٧٦ - ويتنافى هذا العمل العدواني مع سياسة حُسن الجوار التي يدعو إليها ميثاق الأمم المتحدة. وتود الحكومة الكونغولية أن توجه انتباه مجلس الأمن إلى أن سياسة حُسن الجوار تشكل أحد المبادئ التوجيهية لسياستها الخارجية.

٧٧ - وقد انتهكت أوغندا ورواندا، من خلال هجومهما عسكريا على جمهورية الكونغو الديمقراطية، المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما عدم اللجوء إلى القوة وضرورة إقامة علاقات ودية.

٧٨ - وإن انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب أوغندا ورواندا يتنافى مع أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق.

٧٩ - كما ترتكب القوات الأوغندية والرواندية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مناطق النزاع، ولا سيما الانتهاكات التي تستهدف حرية وسلامة الكونغوليين، والتعذيب والمعاملات اللاإنسانية أو المهينة وعدم احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية وانتهاك الحق في الصحة والحق في اتقاء الجوع.

٨٠ - وتعيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، في سلام ووئام داخل وخارج حدودها. وتؤكد الحكومة الكونغولية، مجددا، التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

٨١ - إن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تتبع سياسة عدائية ولا تود الدخول في حرب مع أي دولة. فهي لا تعدو أن تستخدم حقها الطبيعي في الدفاع المشروع عن النفس، فرديا أو جماعيا، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، وذلك من أجل استعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية. والعمليات العسكرية التي تجري حاليا في بعض مدن ومواقع البلد، بمساعدة بعض دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ليس الغرض منها سوى رد العدوان الأوغندي - الأنغولي وإبطال مفعول شبكة المتواطئين التي أقامها المعتدون داخل البلد.

٨٢ - إن العدوان الذي تتعرض له جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل تهديدا للسلم والأمن في وسط أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى.

٨٣ - وانطلاقا مما سبق، تطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية من مجلس الأمن إدانة الاعتداء الذي شنته أوغندا ورواندا واعتماد تدابير من أجل ما يلي:

(أ) انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية؛

(ب) احترام السلامة الإقليمية للكونغو ووحدته وحرمة حدوده؛

(ج) وقف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وضد القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي؛

(د) تعويض السكان الكونغوليين ضحايا عمليات القتل والنهب.

٨٤ - وإن الحكومة الكونغولية التي نظمت، في شهر أيار/ مايو ١٩٩٨ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قمة لرؤساء الدول والحكومات حول السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة الفرعية دون الإقليمية للبحيرات الكبرى، قد توافق على عقد مؤتمر دولي حول السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، شريطة أن يتم الوفاء ببعض الشروط الأساسية وهي انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار واحترام المؤسسات الكونغولية.

— — — — —